المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الدورة التاسعة

منتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية

انعكاسات أزمة أوكرانيا والتنافس الإقليمي والدولي على مستقبل الأمن والطاقة في منطقة الخليج

22-23 تشرين الأول/ أكتوبر 2022

عن المنتدى | جدول الأعمال | المشاركون | الملخصات | رؤساء الجلسات

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الدورة التاسعة

منتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية

انعكاسات أزمة أوكرانيا والتنافس الإقليمي والدولي على مستقبل الأمن والطاقة في منطقة الخليج

22-23 تشرين الأول/ أكتوبر 2022

عن المنتدى | جدول الأعمال | المشاركون | الملخصات | رؤساء الجلسات

عن المنتدى

تسبب الغزو العسكري الروسي لأوكرانيا، الذي انطلق يوم 24 شباط/ فبراير 2022، في تداعيات سياسية وأمنية واقتصادية وغذائية، شملت العالم كلّه. وستكون منطقة الخليج العربية من المناطق الأشدّ تأثرًا بأزمة أوكرانيا بعد أوروبا، وذلك من بوابة الأمن والطاقة والغذاء؛ إذ أدّت الأزمة إلى اضطراب في أسواق النفط والغاز العالمية، وأثارت مخاوف مرتبطة باستمرارية الإمدادات، مع تزايد احتمالات استخدام الطاقة أداةً للضغط السياسي؛ ما وضع دول الخليج العربية في قلب الأزمة، على الرغم من أنها ليست طرفًا فيها. وتطلعت أوروبا والولايات المتحدة الأميركية إلى دول المنطقة التي تملك نحو 30 في المئة من احتياطات العالم من النفط، والتي تزوده بنحو 20 في المئة من احتياجاته من الغاز، لسدّ أيّ نقصٍ محتمل في حال تعطل/ توقف الإمدادات الروسية، والمساهمة في خفض الأسعار لكبح جماح التضخم الذي بات يهدد الاقتصاد العالمي. وكشفت الأزمة عن توترات كامنة في علاقات التحالف التقليدية التي تربط بعض دول الخليج العربية بالدول الغربية، وخصوصًا الولايات المتحدة؛ إذ حاولت أكثر دول الخليج العربية تبني موقف محايد بشأن الأزمة بين روسيا والتحالف الغربي، في حين كانت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ينتظران منها موقفًا أكثر تعاطفًا مع أوكرانيا. وفي الأثناء، أخذت إيران تُقدّم نفسها بوصفها حلًّا ممكنًا لأيّ نقصٍ محتمل في إمدادات الطاقة العالمية، وهو ما زاد من حجم الضغوط على دول الخليج العربية بشأن تحديد موقفٍ أشدّ وضوحًا حول أزمة أوكرانيا. وكان للأزمة أيضًا تداعيات مهمة على الأمن الغذائي لدول الخليج العربية، ممثلةً في ارتفاع فاتورة الغذاء التي سببتها القفزة الكبيرة في أسعار الحبوب وغيرها من المنتجات الزراعية.

أولًا: تنويع الشراكات الدولية يزيد المعضلة الأمنية أم يقلصها؟

في ظل اندفاع مختلف الدول نحو مواءمة مصالحها على نحو يتوافق مع التغيير الذي يكتنف بنية النظام الدولي وازدياد حدة التنافس فيه، جاءت أزمة أوكرانيا لتختبر قوة التحالف الخليجي – الأميركي، وقدرة دول الخليج العربية على تحقيق توازن في علاقتها بكل من الولايات المتحدة وروسيا. وقد عكس الحياد الخليجي تجاه أزمة أوكرانيا، وعدم الاستعداد لإثارة عداء أي جانب من الجانبين، العلاقات بين دول الخليج العربية المتنامية وروسيا؛ فدعت المواقف الرسمية الصادرة عن مسؤولي دول مجلس التعاون إلى وقف التصعيد في أزمة أوكرانيا، على الرغم من أن دول الخليج العربية صوتت كلّها لمصلحة إدانة روسيا في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وكانت الإمارات العربية المتحدة، التي تشغل مقعدًا في مجلس الأمن خلال الفترة 2022-2023، قد امتنعت عن التصويت على مشروع قرار أميركي يندد بغزو أوكرانيا، ويطالب روسيا بالانسحاب منها. وفي المقابل، دعمت روسيا مشروع قرار إماراتي في مجلس الأمن يصنف الحوثيين جماعةً إرهابية، ويوسع الحظر على إيصال الأسلحة إلى اليمن.

وقد جاء هذا الموقف على الرغم من أن دول مجلس التعاون تعتمد كثيرًا على الولايات المتحدة في تحقيق أمنها وتعزيز دفاعاتها؛ سواء كان ذلك بشكل مباشر، أو من خلال مبيعات الأسلحة. وتستحوذ الولايات المتحدة على نحو 45 في المئة من مشتريات دول الخليج العربية من الأسلحة. ومع استمرار الصراع في اليمن والتوترات مع إيران، أدّت واردات الأسلحة الأميركية دورًا مهمًّا في تعزيز القدرات الدفاعية لدول الخليج العربية. وقد زادت واردات المملكة العربية السعودية - ثاني أكبر مستورد للأسلحة في العالم - بنسبة 27 في المئة خلال الفترة 2012-2021 ونمَت صادرات

الأسلحة الأميركية إليها بنسبة 106 في المئة خلال الفترة نفسها. وإضافة إلى ذلك، تحتفظ الولايات المتحدة ببنية تحتية عسكرية كبيرة في المنطقة لدعم مصالحها وتعزيز أمن حلفائها؛ خصوصًا في مجال الأمن البحري، وحماية حركة الملاحة بطريقة تضمن تدفق إمدادات النفط والغاز، والاستقرار الإقليمي، والتعاون في مكافحة الإرهاب.

لكنّ تحوّل الاهتمام الأميركي نحو منطقة المحيط الهندي والمحيط الهادئ، في السنوات الأخيرة، أضعف الثقة بالتزام الولايات المتحدة بأمن منطقة الخليج، وقد تزايد هذا الشعور مع امتناع إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب، في أيلول/ سبتمبر 2019، عن تقديم دعمٍ كافٍ للسعودية في وجه الهجمات التي تعرضت لها منشآت شركة "أرامكو" في بقيق وخريص. ودفع الضغط الذي يمارسه الكونغرس، بشأن ضرورة ربط نقل السلاح إلى دول الخليج العربية - وخاصة السعودية - بملف حقوق الإنسان، هذه الدول إلى البحث عن بدائل، ومواءمة مصالحها وفقًا لذلك. وبناءً عليه، أخذت العلاقة تتطور مع روسيا التي تحولت إلى شريك رئيس للسعودية في ضبط أسواق النفط العالمية من خلال اتفاق «أوبك +» لعام 2020. وقد لوحظ ارتفاع حجم التبادل التجاري بين روسيا ودول الخليج العربية من نحو 3 مليارات دولار في عام 2016 إلى أكثر من 5 مليارات دولار في عام 2021، معظمها مع الإمارات والسعودية. ومع أن هذه الدول ما زالت تعتبر الولايات المتحدة شريكها الأمني الرئيس، فإنّ الحياد الخليجي في أزمة أوكرانيا يعكس اتجاهًا متناميًا نحو تنويع الشراكات الدولية، بما في ذلك المجال الأمني.

ثانيًا: الأمن والطاقة والاستثمار

تُعد السعودية، إلى جانب الولايات المتحدة وروسيا، من أكبر منتجي النفط في العالم، وهي تحتل المكانة الأولى في تصديره. وتملك السعودية، التي تضخ حاليًا ما يقارب 10.5 ملايين برميل يوميًا، القدرة على زيادة إنتاجها إلى 12 مليون برميل يوميًا. ويُقدّر حجم فائض الطاقة الإنتاجية لكل من السعودية والإمارات والكويت بنحو 2.2 مليون برميل يوميًا. وعلى الرغم من ذلك، لم تُظهر الرياض أيّ اهتمام بزيادة إنتاج النفط بناءً على طلب الولايات المتحدة المتعلق بالمساعدة في الحد من ارتفاع أسعار النفط الخام التي بلغت ذروة جديدة بعد الغزو الروسي لأوكرانيا. وبدلًا من ذلك، أعربت السعودية عن تمسكها باتفاق "أوبك +"، الذي توصلت إليه مع روسيا عام 2020، لكبح جماح الإنتاج ووقف تراجع الأسعار. وقد طرح هذا الموقف تساؤلات متعلقة بأسباب تردد السعودية في زيادة الإنتاج، والمحددات التي تتحكم فيه؛ من جهة أنها متمثّلة في الرغبة في الحفاظ على تماسك مجموعة "أوبك +"، أو في العلاقة المتطورة بين السعودية وروسيا، أو في فتور العلاقة بين السعودية والولايات المتحدة؛ على خلفية امتناع الرئيس جو بايدن عن التواصل مع وليّ العهد السعودي، وسماحه بنشر ملخص استخباراتي أميركي يحمّل محمد بن سلمان مسؤولية إصدار أوامر بقتل الصحافي جمال خاشقجي، فضلًا عن الموقف الأميركي من الحرب في اليمن، ومفاوضات إحياء الاتفاق النووي الإيراني.

في السياق نفسه، أخذت دول أوروبية، في مقدمتها ألمانيا، تبحث عن بدائل من النفط والغاز الروسيين لدى دول الخليج العربية، وقد توصلت ألمانيا إلى اتفاق شراكة مع قطر لتزويدها بجزء من احتياجاتها من الغاز، علمًا أنّ قطر تُعد أكبر مُصدّر للغاز المسال في العالم، وأنها تسيطر على 22 في المئة من سوقه العالمية.

فضلاً عن ذلك، ونتيجة العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة وشركاؤها في أوروبا واليابان على روسيا بسبب غزوها أوكرانيا، يتوقع أن تتأثر الاستثمارات الخليجية التي تنامت في روسيا بشكل كبير في السنوات الأخيرة. وتعد دولة الإمارات أكبر شريك تجاري خليجي لروسيا، وتستأثر بنسبة 55 في المئة من إجمالي التجارة الروسية - الخليجية، وبلغت قيمة التبادل التجاري غير النفطي بينهما خلال النصف الأول من عام 2021 نحو مليارَي دولار، بنسبة نمو تتجاوز 80 في المئة مقارنة بالنصف الأول من عام 2020. وعلى صعيد الاستثمار، تعد الإمارات أيضًا أكبر مستثمر عربي في روسيا، وتساهم بأكثر من 80 في المئة من إجمالي الاستثمارات العربية هناك. كما تعد الوجهة الأولى عربيًا للاستثمارات الروسية، وتستحوذ على 90 في المئة من إجمالي استثمارات روسيا في الدول العربية.

ورغم أننا لم نشهد نزوحًا كبيرًا للاستثمارات الخليجية من روسيا، كما فعلت الشركات الغربية، بسبب أزمة أوكرانيا، فإن التعاملات التجارية الخليجية مع موسكو سوف تتأثر بشكل واضح خشية أن تشملها العقوبات الأميركية. ويتوقع أن تسجل دول خليجية خسائر على صعيد استثماراتها في روسيا أو تعاملاتها التجارية معها إذا استمرت الأزمة فترة طويلة من دون حل.

ثالثًا: ارتفاع أسعار الغذاء

تُعد دول الخليج العربية مستفيدًا رئيسًا من ارتفاع أسعار النفط التي تجاوزت، بعد الغزو الروسي لأوكرانيا، حاجزَ 100 دولار للبرميل الواحد، في تعزيز ملاءتها المالية، وذلك بعد ما شهدته، في عامَي 2020 و2021، من تَفشٍّ لوباء جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، وانهيارٍ لأسعار الطاقة، في آن واحد. وقد انعكست الزيادات الكبيرة في أسعار الطاقة على ميزانيات هذه الدول التي يمثّل النفط بالنسبة إليها المصدرَ الرئيس للدخل؛ ما يسرّع أيضًا من خطط تنويع اقتصاداتها. وعلى الرغم من أن زيادة بمقدار 10 دولارات في سعر البرميل تضيف 65 مليار دولار إلى مداخيل دول الخليج العربية سنويًّا، فإن الارتفاع في أسعار الطاقة سوف يقابله كذلك ارتفاعٌ في أسعار السلع المستوردة، بما فيها المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية، والأدوية". ورغم أن دول الخليج العربية، مقارنةً بعدد سكانها القليل ومداخيلها المرتفعة، أقل عرضة من الدول الأخرى في الشرق الأوسط لتأثيرات زيادة أسعار المواد الغذائية الناجمة عن أزمة أوكرانيا، فإن الإمارات وسلطنة عُمان تختلفان في هذا الشأن؛ بالنظر إلى واردات هذين البلدين من القمح من روسيا وأوكرانيا. وفي حالة المملكة العربية السعودية، تتسبب الحرب في أوكرانيا في إعادة النظر في قرار زيادة واردات القمح من روسيا. وكانت السعودية قد فتحت أسواقها أمام القمح الروسي في عام 2020، ثم ضاعفت ذلك عدة مرات في عام 2021. ومع ذلك، لا يوجد خطرٌ فعلي، على المدى القريب، متعلق بحدوث نقصٍ في الإمدادات. ومن المفترض أن يساعد ارتفاع أسعار النفط في تحمّل الزيادات على المدى البعيد في أسعار القمح، حتى في عُمان التي شهدت سابقًا احتجاجات متعلقة بارتفاع أسعار الغذاء.

وكانت بعض دول مجلس التعاون، التي واجهت خلال أزمة كورونا بعض التحديات المرتبطة بتحقيق أمنها الغذائي نتيجة تعطل سلاسل الإمداد وتقييد حركة التصنيع والسفر والتنقل، قد زادت على نحو بعيد مخزوناتها من المواد الغذائية لخفض المخاطر المرتبطة بتقلبات الأسواق العالمية واضطراب سلال التوريد. وفي هذا السياق، يُؤخذ ضُعف الإنتاج

الزراعي في هذه الدول في الحسبان؛ إذ يسهم قطاع الزراعة بنسبة 1.4 في المئة من ناتجها المحلي، في مقابل معدلات استهلاك مرتفعة. ووفقًا لبعض التقارير، تضاعفت واردات دول مجلس التعاون من المواد الغذائية خلال الفترة 2010-2020 من 25.8 مليار دولار إلى 53.1 مليار دولار. والجدير بالذكر أن ظروف جائحة كورونا دفعت بعض الدول إلى فرض حظر على تصدير المواد الغذائية. فقامت روسيا وكازاخستان، مثلاً، بفرض حظرٍ على بيع الحبوب المصنعة للخارج، في حين قامت فيتنام، وهي المنتج الثالث للأرز عالميًّا، بإيقاف تصديره إلى الخارج لتفادي مخاطر نقص مخزونها الغذائي من السلع، وهو أمرٌ يجب أن يدفع دول الخليج العربية إلى إعادة تقييم استراتيجيات تحقيق أمنها الغذائي.

رابعًا: الاتفاق النووي الإيراني

لقد استمرت مفاوضات فيينا المتعلقة ببرنامج إيران النووي، على الرغم من التركيز على أزمة أوكرانيا، وآثارها في الأمن العالمي وأسعار الطاقة والغذاء. والواقع أن الغزو الروسي لأوكرانيا شكّل حافزًا لدى دول الغرب للتوصل سريعًا إلى اتفاق مع إيران، على أمل أن يؤدي ذلك إلى عودة النفط الإيراني إلى الأسواق العالمية حتى يتيح ذلك التخفيفَ من تداعيات غزو أوكرانيا على أسعار الطاقة وشح الإمدادات، خاصة في ضوء توجه الغرب إلى التقليل من الاعتماد على روسيا، وتحفّظ السعودية عن زيادة الإنتاج وتمسكها باتفاقها مع روسيا. ومن الواضح أن إيران استغلت أزمة أوكرانيا لعرض المساعدة في هذا الخصوص والاستفادة من تردد السعودية في أداء هذا الدور. وقد بدا واضحًا أنّ روسيا سعت إلى منع هذه الاحتمالية من خلال اشتراطها لدعم إحياء الاتفاق النووي مع إيران إعفاءَ تعاملاتها التجارية مع إيران من العقوبات الأميركية. وقد أشارت بعض الأوساط إلى أن هذا الشرط برز خصوصًا بعد زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي روسيا في 5 آذار/ مارس 2022. ولوحظ، أيضًا، أن إسرائيل أخذت، في مقابل الحصول على مساعدة روسيا لعرقلة الوصول إلى اتفاق نووي في مفاوضات فيينا، تمارس ضغوطًا على أوكرانيا للموافقة على الشروط الروسية لوقف الحرب.

ووفق تقديرات مختلفة، ستكون إيران قادرة على إنتاج مليون برميل نفط إضافي، وإضافة 800 ألف برميل أخرى، في حال التوصل إلى اتفاق في فيينا ورفع العقوبات عنها. وتمتلك إيران، وفقًا لوكالة «بلومبيرغ»، 103 ملايين برميل في خزانات عائمة يمكن نقلها إلى أوروبا؛ بحيث تضيف 1.3 مليون برميل يوميًّا إلى السوق العالمية في غضون وقت قصير. وفي كانون الثاني/ يناير 2022، أعلنت إيران أن صادراتها النفطية زادت بنسبة 40 في المئة في عام 2021، وأنها تنتج نحو 2.4 مليون برميل يوميًّا. وإذا جرى رفع العقوبات الأميركية، فقد تزيد إيران الإنتاج إلى 3.8 ملايين برميل يوميًّا وفقًا لوزير النفط الإيراني جواد أوجي.

خامسًا: احتدام التنافس الدولي

يجري الصراع الروسي - الغربي في قلب أوروبا، وعلى الرغم من ذلك فإنّ الموقف الصيني بات محدِّدًا رئيسًا لاتجاهات هذا الصراع. وقد حاولت الصين موازنة علاقاتها المتقدّمة بروسيا مع شراكاتها التجارية الكبيرة بينها وبين

الغرب، وتجنبت اتخاذ موقف أكثر وضوحًا من الأزمة الحالية. وتراقب دول الخليج، وإيران خصوصًا، تطور الموقف الصيني من أزمة أوكرانيا. وقد عملت هذه الدول على تطوير علاقتها بالصين، إلى حدّ بعيد، خلال السنوات الأخيرة؛ إذ وقّعت إيران اتفاقًا للتعاون الاستراتيجي مع الصين، في آذار/ مارس 2021، يتضمن ضخ استثمارات صينية قيمتها 400 مليار دولار في إيران مدة 25 عامًا، أما دول الخليج العربية فقد طورت العلاقات التجارية بينها وبين الصين في مجال الطاقة وعقود التسلح. ويبلغ حجم التبادل التجاري بين هذه الدول والصين نحو 180 مليار دولار سنويًّا، وحلّت الصين في عام 2019 محلّ الاتحاد الأوروبي باعتبارها الشريك التجاري الأول لدول الخليج العربية. وقد ازدادت في السنوات الأخيرة الضغوط الأميركية عليها للحد من تطوير علاقاتها الاقتصادية والدفاعية مع الصين وهو أمر يتوقع أن يستمر ويتصاعد خلال الفترة المقبلة.

جدول الأعمال

اليوم الأول
السبت، 22 تشرين الأول/ أكتوبر 2022

(المدرج الرئيس)

10:00-9:30	**التسجيل**
12:00-10:00	**الافتتاح والجلسة الأولى** **انعكاسات أزمة أوكرانيا على علاقات الخليج الدولية (1)** **رئيس الجلسة: راشد حمد النعيمي** **عبد الله الشايجي:** كيف تؤثر حرب روسيا على أوكرانيا في واقع العلاقات الخليجية - الأميركية ومستقبلها؟ **ماجد التركي:** الأزمة الروسية - الأوكرانية وتداعياتها الإقليمية والدولية: قراءة في الموقف السعودي **جورج كافييرو:** انعكاسات أزمة أوكرانيا على العلاقات بين دول الخليج العربية وروسيا
12:15-12:00	استراحة
13:45-12:15	**الجلسة الثانية** **انعكاسات أزمة أوكرانيا على علاقات الخليج الدولية (2)** **رئيس الجلسة: غانم النجار** **جوناثان فولتون:** أزمة أوكرانيا ومستقبل العلاقات بين دول الخليج العربية والصين **فتيحة دازي-هني:** أزمة أوكرانيا والتحولات الجيوسياسية في منطقة الخليج العربية **كورتني فرير:** تداعيات أزمة أوكرانيا على العلاقات بين دول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي
15:15-13:45	استراحة غداء

16:45-15:15	**الجلسة الثالثة** **انعكاسات أزمة أوكرانيا على علاقات الخليج الإقليمية** **رئيس الجلسة: محمد المسفر** **بولنت آراس وسابان كارداس:** تداعيات أزمة أوكرانيا على العلاقات بين دول الخليج العربية وتركيا **محجوب الزويري:** الحرب الروسية على أوكرانيا ومستقبل الاتفاق النووي مع إيران
17:00-16:45	**استراحة**
18:00-17:00	**محاضرة عامة** **رئيس الجلسة: فيصل أبو صليب** **تشارلز كابشن:** حرب أوكرانيا وانعكاساتها الجيوسياسية على منطقة الخليج

اليوم الثاني
الأحد، 23 تشرين الأول/ أكتوبر 2022

(المدرج 2)

11:00-9:30	**الجلسة الرابعة** **مستقبل العلاقة بين اليابان ودول الخليج العربية في ظل أزمة أوكرانيا** **رئيس الجلسة: عبد الله باعبود** **كازو سوناغا:** سياسة اليابان الخارجية تجاه دول الخليج العربية في ضوء أزمة أوكرانيا **كوشيرو تاناكا:** تأثير أزمة أوكرانيا في أمن الطاقة في اليابان ودور دول الخليج العربية **ساتورو ناكامورا:** العلاقات بين قطر واليابان: هل من أفق لمرحلة جديدة في ضوء أزمة أوكرانيا؟ **كازوتو ماتسودا:** العلاقات بين اليابان ودول الخليج العربية: وجهة نظر يابانية
11:15-11:00	استراحة
12:45-11:15	**الجلسة الخامسة** **انعكاسات أزمة أوكرانيا على أمن الطاقة ودور دول الخليج العربية** **رئيس الجلسة: حاتم الشنفري** **مصطفى البازركان:** نظام طاقة عالمي هجين: فرص الطاقة وتحدياتها في منطقة الخليج العربية في ضوء أزمة أوكرانيا **ناجي أبي عاد:** آثار أزمة أوكرانيا في صناعة الغاز العالمية **نيكولاي كوزانوف:** تداعيات أزمة أوكرانيا على أمن الطاقة في منطقة الخليج العربية
13:45-12:45	استراحة غداء

15:15-13:45	**الجلسة السادسة** **انعكاسات أزمة أوكرانيا على اقتصادات دول الخليج العربية** **رئيس الجلسة: حبيب الله تركستاني** **توماس أودونيل ولورنس الحناوي:** أثر الحرب الروسية - الأوكرانية في أسواق الطاقة العالمية **أيهب سعد:** تأثير أزمة أوكرانيا في التضخم في دول الخليج العربية **رشيد البزيم:** دول الخليج العربية وحرب أوكرانيا: بين الالتزامات المناخية وهواجس أمن الطاقة
15:30-15:15	استراحة
16:30-15:30	**الجلسة السابعة** **انعكاسات أزمة أوكرانيا على الأمن الغذائي في دول الخليج العربية** **رئيس الجلسة: ظافر العجمي** **محمد السعيدي:** حرب أوكرانيا وأزمة الأمن الغذائي: تداعياتها على دول الخليج العربية **أناماريا مازوني:** أمن المياه والغذاء والطاقة في الأزمات: كيف واجهت قطر أزمة أوكرانيا؟

المشاركون

الملخصات

أناماريا مازوني

باحثة مشاركة في معهد قطر لبحوث البيئة والطاقة، حاصلة على الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة تورينو كوليجيو كارلو ألبرتو في إيطاليا. تعمل خبيرة اقتصادية بيئية ومتخصصة في الاستدامة ومحللة للسياسات في مركز البيئة والاستدامة. تهتمّ في أبحاثها بقضايا تغيّر المناخ والاستدامة المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية في البيئات الجافة، مع التركيز على الأمن المائي والغذائي والتنمية المستدامة.

أمن المياه والغذاء والطاقة في الأزمات: كيف واجهت قطر أزمة أوكرانيا؟

من شأن أزمة أوكرانيا أن تُعيد تنظيم التحالفات في جميع أنحاء العالم، وداخل دول الخليج العربية. تجادل هذه الورقة بأن هذه الدول لم تستجب لأزمة أوكرانيا بصفتها كتلة موحدة؛ إذ أدت الخلافات الدبلوماسية القديمة والجديدة دورًا في ذلك، مثل حصار دولة قطر (2017-2021)، فضلاً عن تنوّع المصالح والعلاقات داخل دول الخليج العربية وحلفائها. وتستكشف الورقة إمكانيةَ إعادة أزمة أوكرانيا تشكيل علاقات دول الخليج العربية فيما بينها، ومع الدول العربية الأخرى، وفقًا لمنظور الماء والغذاء والطاقة، انطلاقًا من الممكنات التي حفّزها الحصار من ناحية، وجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) من ناحية أخرى، والممكنات التي ساعدت قطر على الاستفادة من قوتها الناعمة وعائدات تصدير الغاز الطبيعي المُسال؛ من حيث موازنة التضخم في أسعار الغذاء، وتحقيق الأمن الغذائي. فمنذ عام 2018، حققت قطر ارتفاعًا في الإنتاج المحلي، على نحو صارت فيه جاهزة لتصدير منتجات غذائية محددة، منها الألبان ومشتقاتها مثلاً. وفي الوقت نفسه، تواجه العديد من التحديات الماثلة؛ إذ لا يزال نقص المياه عائقًا جسيمًا، وكذلك الأمر بالنسبة إلى واردات الحبوب. ومن ثمّ، فإن التعرض لتغيّر المناخ ومخاطر المياه يظل مرتفعًا. أخيرًا، تقدّم الورقة تقييمًا للدبلوماسية الغذائية والإدارة والتعاون التجاري المتعدد الأطراف بين قطر والدول العربية، مع مراعاة ضرورات الاستدامة المستمرة، التي لا تزال قضايا ملحّة، إلى جانب ما أفرزته أزمة أوكرانيا من تداعيات.

أيهب سعد

أستاذ مساعد في برنامج اقتصاديات التنمية في معهد الدوحة للدراسات العليا. حاصل على الدكتوراه في الاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة ميشيغان (2014). عمل، سابقًا، أستاذًا مساعدًا في جامعة بيرزيت (2014-2015). تُركز مشاريعه البحثية الأخيرة على موضوع تحرير التجارة والمؤسسات المحلية، وآثار الانفتاح الاقتصادي في الابتكار وإنتاجية الشركات، وتأثير التجارة داخل الشركات والإنتاج المتعدد الجنسيات، إضافة إلى موضوع التكامل الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تأثير أزمة أوكرانيا في التضخم في دول الخليج العربية

أدت أزمة أوكرانيا إلى تشوّهات في سلاسل التوريد العالمية، ما تسبب في ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود وتفاقم التضخم في العالم كلّه؛ فبلغت معدلات التضخم الرقم القياسي لعقد من الزمن ما نسبته 5.2 في المئة. ومع ذلك، استعملت دول الخليج العربية، التي تتميز بمستويات سكانية منخفضة ومستويات دخل مرتفعة، جزءًا من عائدات ارتفاع أسعار النفط لتعويض الزيادات في أسعار المواد الغذائية والسلع، ولا سيما أنها دولٌ معرّضة للخطر على نحو خاص؛ لاعتمادها على واردات القمح الروسي والأوكراني. وفي ضوء ذلك، تحاول هذه الورقة فحص تأثير الحرب الروسية - الأوكرانية في التضخم بالنسبة إلى دول الخليج العربية. وتستعمل، ما أمكن، بيانات الأسعار المصنّفة لأسواق هذه الدول، من أجل فحص التضخم بعد أزمة أوكرانيا وأثره في هذه الأسواق. ويوفر استعمال البيانات الدقيقة فكرة مهمة عن عزل تأثير الحرب في التضخم، في هذه الدول، عن العوامل الأخرى، وخصوصًا ما يتعلّق بتداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) على أسواقها. إضافة إلى ذلك، تهدف الورقة إلى فهم الآثار التفاضلية للحرب في التضخم في دول الخليج العربية، مقارنةً بالدول الأخرى، إذا كانت هذه الآثار موجودة بالفعل، ثمّ تُختم بتسليط الضوء على ردات فعل حكومات دول الخليج العربية وسياساتها للتخفيف من آثار الحرب في التضخم في المنطقة.

بولنت آراس

خبير أول في القياس واستطلاعات الرأي، وأستاذ زائر للعلاقات الدولية بجامعة قطر. عمل، سابقًا، أستاذًا للعلاقات الدولية في معهد السياسة الخارجية، وجامعة جونز هوبكنز، ومستشارًا للعديد من المنظمات الدولية مثل أكسفورد أناليتيكا، وهيومن رايتس ووتش، والمركز الدولي لدراسات البحر الأسود. له العديد من الكتب والدراسات المنشورة في دوريات عالمية محكّمة، من بينها:

Palestinian Israeli Peace Process and Turkey (Nova Science, 1998); *Oil and Geopolitics in the Caspian Sea Region* (Praeger, 1999); *The New Geopolitics of Eurasia and Turkey's Position* (Frank Cass, 2002); *Turkey and the Greater Middle East* (TASAM, 2004).

تداعيات أزمة أوكرانيا على العلاقات بين دول الخليج العربية وتركيا

تناقش هذه الورقة كيفية تغيير حرب أوكرانيا للمشهد الجيوسياسي في أوراسيا وخارجها؛ فقد وجدت تركيا نفسها في قلب الأزمة، بوصفها دولة تسعى لإقامة علاقات إيجابية ومفيدة مع روسيا وأوكرانيا. وترى أن هذه العلاقة قد ازدادت أهميةً بالنسبة إلى تركيا حينما ضغط الطرفان، الروسي والأوكراني، على تنظيم استخدام المضائق التركية لسفنهما. وقد سارع صانعو السياسة الأتراك إلى إبلاغ الطرفَين بأنهم يعتبرون الوضع أشبه بالحرب، وأن مضائقها ستُغلق أمام السفن الحربية. في ضوء ذلك، اتبع رئيس تركيا، رجب طيب أردوغان، الوساطة منذ بداية الغزو، وأحرز تقدمًا ضئيلًا في البداية. وأدى تفاقم الأزمة إلى قلب الأوضاع لمصلحة التعاملات المحتملة، بما في ذلك صفقة الحبوب التي ضمنت نقل صادرات الحبوب الأوكرانية إلى المناطق التي تعاني انعدام الأمن الغذائي؛ إذ توصّل الطرفان إلى صفقة لنقل صادرات الحبوب الأوكرانية بوساطة تركيا والأمم المتحدة. وتحاجّ الورقة بأن أزمة أوكرانيا زادت تركيا قوةً ونفوذًا إقليميًّا، ومن ثمّ ستستغل - بلا شك - هذا النفوذ في العلاقات مع دول الخليج العربية؛ بالنظر إلى أن تركيا تبحث عن استثمارات أجنبية للتعامل مع أزمة العملة في الداخل. وبناءً عليه، فإن التطبيع المستمر بين تركيا من جهة، والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية من جهة أخرى، سينتقل إلى مستوى جديد؛ نظرًا إلى الثقة الجديدة بالنفس لدى الكوادر الحاكمة في تركيا.

تشارلز كابشن

زميل أول في مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك، وأستاذ الشؤون الدولية في جامعة جورجتاون في كلية والش للخدمة الخارجية وإدارة الشؤون الدولية. عمل، سابقًا، مساعدًا خاصًّا لرئيس وكبير مديري الشؤون الأوروبية في مجلس الأمن القومي في عهد الرئيس الأميركي الأسبق، باراك أوباما، وعمل مديرًا للشؤون الأوروبية في مجلس الأمن القومي خلال إدارة الرئيس الأميركي الأسبق، بيل كلينتون. وعمل أيضًا أستاذًا وباحثًا في العديد من الجامعات في الولايات المتحدة الأميركية، من بينها جامعة برينستون وهارفارد وكولومبيا، وفي جامعات من خارج الولايات المتحدة، في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن، ومركز الدراسات الدولية والبحوث الدولية في باريس، ومعهد دراسات السياسة في طوكيو. له العديد من الكتب، آخرها كتاب صدر له عن دار نشر جامعة أكسفورد (2020) بعنوان: *Isolationism: A History of America's Efforts to Shield Itself from the World*.

حرب أوكرانيا وانعكاساتها الجيوسياسية على منطقة الخليج

يمثّل الغزو الروسي لأوكرانيا نقطة تحوّل جيوسياسية؛ فقد تجدد التنافس العسكري بين روسيا والغرب. تناقش هذه الورقة أثر شراكة روسيا الاستراتيجية مع الصين، والتوتر القائم بالفعل بين الولايات المتحدة الأميركية والصين، في زيادة حدّة التنافس الجيوسياسي المتصاعد بين الغرب من جهة، والكتلة الصينية - الروسية الممتدة من غرب المحيط الهادئ إلى أوروبا الشرقية من جهة أخرى. وتحاجّ بأن تزايد المنافسة بين هاتين الكتلتين سيجعل كثيرًا من دول العالم تتجنب الاختيار بينهما؛ ما يفسح المجال لمشهد عالمي متعدد الأقطاب في الشخصية والممارسة، بدلًا من كونه مشهدًا ثنائيَّ القطب. وفي ضوء هذا المشهد، ستركز الولايات المتحدة على تعزيز الاستقرار الجيوسياسي في أوراسيا، ومواصلة انسحابها الاستراتيجي من الشرق الأوسط الكبير. ومن ثم، ستتمتع دول منطقة الخليج العربية بقدر أكبر من الاستقلالية في خياراتها، ولا سيما مع نمو المشاركة التجارية والجيوسياسية مع الصين. في ضوء ذلك، تبيّن الورقة أن صادرات الوقود الأحفوري في منطقة الخليج ذات أهمية في المدى القريب؛ بسبب النقص في إنتاجها وزيادة الأسعار. لكنها مع مرور الوقت ستصبح مصدرًا غير ذي أهمية للنفوذ؛ فمن المحتمل أن يقلل العالم من الاعتماد على الوقود الأحفوري. إن التعددية القطبية، والخلاف الأيديولوجي، وتحديات الديمقراطية الليبرالية، عوامل ستجعل الحوكمة العالمية صعبةً؛ لذلك يُرجّح أن تكون هذه الفجوة بين الطلب على الحوكمة العالمية وعرضها سمةً مميزة للمشهد العالمي الناشئ.

توماس أودونيل

أكاديمي ومحلل ومستشار في نظام الطاقة العالمي. درّس في العديد من الجامعات العالمية مساقات حول الطاقة والموارد في العلاقات الدولية والتنمية، من بينها جامعة ميشيغان، وجامعة ولاية أوهايو، وجامعة نيو سكول، ومعهد ستودلي للشؤون الدولية. وعمل أيضًا باحثًا في العديد من المراكز البحثية، من بينها المعهد الأميركي للدراسات الألمانية المعاصرة، وباحثًا في برنامج فولبرايت، وأستاذًا زائرًا في مركز دراسة التنمية في جامعة فنزويلا المركزية.

أثر الحرب الروسية - الأوكرانية في أسواق الطاقة العالمية

أدت الحرب الروسية في أوكرانيا إلى خلق أزمات في نظام الأمن الأوروبي. بالتوازي مع ذلك، فإن حربًا اقتصادية في قطاع الطاقة تضع روسيا في مواجهة حلفاء أوكرانيا بقيادة الولايات المتحدة الأميركية. وفي هذا السياق، تناقش هذه الورقة مسألة الصراع القائم في سوق النفط والغاز، في المديَين المتوسط والبعيد، مع التركيز على أثر العقوبات الاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة وحلفاؤها على روسيا؛ ما قد يؤدي إلى التأثير في مكانة روسيا في قطاع الطاقة لتتحول إلى لاعب ذي رتبة ثانوية "مكبّل اليدين". في ضوء ذلك، تفسّر الورقة الكيفية التي يمكن أن تضع بها دول الخليج العربية نفسها داخل "فوضى السوق" اليوم، لتعزيز مركزها، في المديَين البعيد والقريب، في الأسواق الأوروبية والهندية، وربما الصينية التي ستخسرها روسيا؛ وهو ما قد يساهم في تعزيز اقتصاداتها. وترى أن المشترين للنفط والغاز من دول الخليج العربية - ولا سيما دول الاتحاد الأوروبي - يحتاجون إلى ضبط استراتيجياتهم في قطاع الطاقة.

جورج كافييرو

مؤسس مركز تحليلات الخليج في واشنطن ورئيسه التنفيذي، وهو مركز يقدّم خدمات استشارية للمخاطر الجيوسياسية. حاصل على الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة سان دييغو في الولايات المتحدة الأميركية. تشمل اهتماماته البحثية الاتجاهات الجيوسياسية والأمنية في شبه الجزيرة العربية ومنطقة الشرق الأوسط. وهو مساهم منتظم في العديد من منصات النشر، وقد عمل محللاً في "كرول" Kroll (2014-2015).

انعكاسات أزمة أوكرانيا على العلاقات بين دول الخليج العربية وروسيا

تسببت أزمة أوكرانيا، التي اندلعت في 24 شباط/ فبراير 2022، في "زلزال" جيوسياسي كبير صحبته تداعيات معقدة، تحاول دول الخليج العربية التعامل معها بعناية. تناقش هذه الورقة توجّه أنظمة دول الخليج العربية، وإن جرى ذلك بدرجات متفاوتة، إلى تمتين علاقاتها مع روسيا في السنوات الأخيرة، ولا سيما بعد تكثيف التدخل العسكري الروسي المباشر في سورية ابتداءً من عام 2015. وتجادل بأن دول الخليج العربية تتطلع إلى روسيا من أجل تعزيز قوتها، بإقامة علاقات معها تشمل قطاعات الطاقة والاستثمار والسياحة، فضلًا عن التكيّف مع الحقائق الجيوسياسية الجديدة التي شكّلها التراجع النسبي للهيمنة الأميركية وصعود "القوى البديلة". وتناقش الورقة أيضًا سعيَ دول الخليج العربية للحصول على قدر أكبر من الاستقلالية عن الولايات المتحدة الأميركية، مع الاستمرار، حتى الآن، في السعي للشراكة الوثيقة معها، وهي شراكة ظلت على مدى عقود الضامنَ الأمني لكل دول الخليج العربية. وانطلاقًا من هذه المجادلة، تفسر الورقة الموقف المحايد الذي أظهرته تحديدًا المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة إزاء الغزو الروسي لأوكرانيا في شباط/ فبراير 2022. وتخلص إلى أن الرد المحايد نسبيًّا لدول الخليج العربية، ولا سيما السعودية والإمارات، يُعزى إلى السعي المستمر لقادة الدولتين من أجل مواصلة التكيّف مع نظامٍ متعدد الأقطاب، تُرى فيه روسيا قطبًا. وتستنتج الورقة أن صدمة أوكرانيا تتطلب من السعوديين والإماراتيين التنقل بحذر في بيئة دولية جديدة شكّلها، من ناحية، زيادةُ الانقسام بين الشرق والغرب، وتفاقمٌ مستمر في عدم الاستقرار الجيوسياسي من ناحية أخرى.

جوناثان فولتون

أستاذ مساعد في العلوم السياسية في جامعة زايد في أبوظبي، في الإمارات العربية المتحدة، وكبير باحثين غير مقيم في المجلس الأطلنطي. تركز اهتماماته التدريسية والبحثية على العلاقات بين الصين ودول الخليج العربية والعلاقات الدولية لدول الخليج العربية والعلاقات الدولية في شرق آسيا. صدر له كتاب عن راوتليدج (2021) بعنوان: *Routledge Handbook on China–Middle East Relations*.

أزمة أوكرانيا ومستقبل العلاقات بين دول الخليج العربية والصين

تناقش هذه الورقة أثر صعود الصين في المشهد الاستراتيجي في منطقة الخليج العربية، منذ بدء الأزمة الأوكرانية في شباط/ فبراير 2022. وتسلّط الضوء على سعي دول الخليج العربية، سواء كان ذلك بصفة فردية أو جماعية، لإقامة علاقات أمتن مع الصين، تنوّعت عبر الشراكات ذات الطابع الاقتصادي والسياسي والأمني، على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي. في الوقت ذاته، اعتمدت إيران كثيرًا على شراكتها مع الصين من أجل الحفاظ على اقتصادها قائمًا، منذ انسحاب الولايات المتحدة الأميركية من خطة العمل الشاملة المشتركة في عام 2018. وفي السياق ذاته، عمل العراق أيضًا على زيادة انخراطه مع الصين، بإبرام عقود كبيرة في مجالات التجارة والطاقة والبنية التحتية في السنوات الأخيرة. وتجادل الورقة بأن الصين أصبحت شريكًا مهمًّا جدًّا بالنسبة إلى جميع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعراق وإيران، وتناقش مسألة مستقبل العلاقات الخليجية مع الصين، انطلاقًا من أزمة أوكرانيا وتداعياتها على المشهد الاستراتيجي في منطقة الخليج.

رشيد البزيم

أستاذ باحث في جامعة ابن زهر في أغادير - المغرب. عمل، سابقًا، أستاذًا للقانون العام في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية في جامعة الحسن الأول. نُشرت له عدة دراسات في مجال الطاقة بالنسبة إلى دول الخليج العربية، آخرها "دول الخليج وتحديات التحولات في مجال الطاقة" ("سياسات عربية"، 2019)، إضافة إلى دراسة "استشراف مستقبل الانتقال الطاقي في العالم العربي: دراسة حالة النموذج المغربي" ("استشراف للدراسات المستقبلية"، 2018)، عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

دول الخليج العربية وحرب أوكرانيا: بين الالتزامات المناخية وهواجس أمن الطاقة

عزّز اندلاع أزمة أوكرانيا وقع الصدمات في أسواق الطاقة. وأدرك العالم على نحو مفاجئ تكلفة اعتماده على موارد الطاقة الأحفورية. وقد برز ذلك مع سعي الدول الأوروبية لتسريع تنويع إمدادات الطاقة؛ وهو ما دفع إلى تجدد التساؤل عن مكانة دول الخليج العربية في أسواق الطاقة العالمية. تناقش هذه الورقة موقف المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة من زيادة الإنتاج النفطي، اللتين بدتا على خلاف مع الولايات المتحدة الأميركية؛ إذ اتبعت كلتاهما سياسة الحذر تجاه النزاع في أوكرانيا، مفضّلتين عدم الوقوف بقوة وراء أيّ طرفٍ. تعزو الورقة ذلك إلى المصالح التجارية وحرب اليمن وملف حقوق الإنسان، بوصفها عوامل دفعت نحو هذا الموقف الحيادي حيال أزمة أوكرانيا. وتحاول الورقة الإجابة عن الأسئلة المتمحورة حول انعكاس أزمة أوكرانيا على قطاع الطاقة ودور دول الخليج فيها. وتحاول أيضًا أن تقدّم تحليلًا للخيارات المتاحة أمام دول الخليج العربية للتعامل مع الأزمة ذات الأبعاد الطاقية، فضلًا عن التساؤل عن مستقبل الالتزامات المناخية في ظل هيمنة علاقات القوة وهواجس الأمن الطاقي. ثمّ تخلص الورقة إلى أنه من المتوقع أن تصل عائدات دول الخليج العربية إلى مستويات غير مسبوقة من صادرات الطاقة، وفي الوقت نفسه ستعمل هذه الدول على خفض انبعاثاتها تدريجيًّا، كما سيجري تطوير فرص تصدير جديدة، ولا سيما في المنتجات المشتقة من الهيدروجين، والسلع الصناعية المنخفضة الكربون.

سابان كارداس

أستاذ باحث في مركز دراسات الخليج بجامعة قطر. درّس في الأكاديمية الدبلوماسية، وجامعة سكاريا، وأكاديمية الشرطة، والأكاديمية العسكرية، وجامعة توب للاقتصاد والتكنولوجيا. حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة يوتا في الولايات المتحدة الأميركية، والماجستير في العلاقات الدولية من جامعة الشرق الأوسط التقنية في أنقرة، والماجستير الثانية في الدراسات الأوروبية من مركز دراسات التكامل الأوروبي في بون بألمانيا. نشر مقالات وفصولاً في كتب متعلقة بالسياسات التركية الداخلية والخارجية، وسياسات الطاقة والأمن الدولي، وله مساهمات عديدة في وسائل الإعلام الدولية.

تداعيات أزمة أوكرانيا على العلاقات بين دول الخليج العربية وتركيا

تناقش هذه الورقة كيفية تغيير حرب أوكرانيا للمشهد الجيوسياسي في أوراسيا وخارجها؛ فقد وجدت تركيا نفسها في قلب الأزمة، بوصفها دولة تسعى لإقامة علاقات إيجابية ومفيدة مع روسيا وأوكرانيا. وترى أن هذه العلاقة قد ازدادت أهميةً بالنسبة إلى تركيا حينما ضغط الطرفان، الروسي والأوكراني، على تنظيم استخدام المضائق التركية لسفنهما. وقد سارع صانعو السياسة الأتراك إلى إبلاغ الطرفَين بأنهم يعتبرون الوضع أشبه بالحرب، وأن مضائقها ستُغلق أمام السفن الحربية. في ضوء ذلك، اتبع رئيس تركيا، رجب طيب أردوغان، الوساطة منذ بداية الغزو، وأحرز تقدمًا ضئيلًا في البداية. وأدى تفاقم الأزمة إلى قلب الأوضاع لمصلحة التعاملات المحتملة، بما في ذلك صفقة الحبوب التي ضمنت نقل صادرات الحبوب الأوكرانية إلى المناطق التي تعاني انعدام الأمن الغذائي؛ إذ توصّل الطرفان إلى صفقة لنقل صادرات الحبوب الأوكرانية بوساطة تركيا والأمم المتحدة. وتحاجّ الورقة بأن أزمة أوكرانيا زادت تركيا قوةً ونفوذًا إقليميًّا، ومن ثمّ ستستغل - بلا شك - هذا النفوذ في العلاقات مع دول الخليج العربية؛ بالنظر إلى أن تركيا تبحث عن استثمارات أجنبية للتعامل مع أزمة العملة في الداخل. وبناءً عليه، فإن التطبيع المستمر بين تركيا من جهة، والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية من جهة أخرى، سينتقل إلى مستوى جديد؛ نظرًا إلى الثقة الجديدة بالنفس لدى الكوادر الحاكمة في تركيا.

عبد الله الشايجي

أستاذ العلاقات الدولية في جامعة الكويت. حاصل على الدكتوراه في فلسفة العلوم السياسية من جامعة تكساس في أوستن. شغل سابقًا منصب رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة الكويت. له العديد من الكتب والدراسات المنشورة في عدد من الدوريات العربية المحكّمة، من بينها كتاب "أزمات مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الجذور - الأسباب - الوساطات - وسيناريوهات المستقبل (2018-2011)" (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2018)، وكتاب "تطور مبادئ رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية من جورج واشنطن إلى جورج بوش: 1789-1992 - الجزء الأول" (آفاق للنشر، 2019)، والجزء الثاني بعنوان "تطور مبادئ رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية من نهاية الحرب الباردة إلى الحرب على الإرهاب" (2021).

كيـف تؤثر حرب روسـيا على أوكرانيـا في واقع العلاقـات الخليجية - الأميركية ومستقبلها؟

وتبيّن الورقة أنّ دول الخليج العربية بقيت على الحياد، منذ اندلاع حرب روسيا على أوكرانيا، وخصوصًا منها المنتجة الكبيرة للنفط ولديها قدرة على زيادة الإنتاج، مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وإلى حد ما الكويت، وقطر. وقد بدا ذلك في عدم تنديدها بالحرب، ورفض فرض عقوبات على روسيا، والتزام عدم التدخل، أو تقديم دعم لروسيا كما تفعل إيران بتزويد الأولى بمسيرات بلا طيار، أو القيام بدور الوسيط في الحرب كتركيا.

وتسلط الورقة الضوء على الرد الأميركي، الذي جاء سريعًا، على قرار مجموعة "أوبك+" بقيادة السعودية وروسيا، واستهداف السعودية والإمارات بالدرجة الأولى، بانتقاد لاذع من الرئيس جو بايدن وإدارته، واصطفاف الكونغرس بحزبيه الديمقراطي والجمهوري والتهديد بتفعيل اقتراح قانون لمقاضاة دول أوبك في المحاكم الأميركية لخفض الإنتاج النفطي والأسعار، فضلاً عن اتهامات قيادات الحزبين بأن تحالفًا سعوديًا - روسيًا بدأ يتشكل. ووصف قرار أوبك بأنه قصير النظر ومسيس، وليس تقنيًا كما تردد الرياض والأمانة العامة لأوبك. ووصل الأمر بمطالبة نواب الكونغرس بإعادة النظر في التحالف مع السعودية، وحتى تجميد صفقات تزويدها بالسلاح. وتجادل الورقة بأن هذه التطورات تمثّل انتكاسة في العلاقات الاستراتيجية الأميركية - السعودية ومعها الإمارات. وعلى الرغم من أن موقف دول الخليج العربية بالبقاء على الحياد إزاء الحرب الروسية على أوكرانيا، فإن الرهان على روسيا واستفزاز الولايات المتحدة الأميركية على هذه الشاكلة، استنادًا إلى توظيف ورقة النفط، يعوزه الصواب؛ إذ تملك الولايات المتحدة الكثير من الأوراق للرد على ما تراه استفزازًا من حلفاء موثوق بهم كالسعودية والإمارات. في هذا السياق، تناقش الورقة التحديات والضغوط التي تتعرض لها دول الخليج العربية حيال هذه الحرب، وتنطلق من التساؤل التالي: هل تحوّل موقف الحياد الخليجي إلى عبء على العلاقات مع الحليف والحامي الأميركي؟

ساتورو ناكامورا

أستاذ مشارك في التاريخ والسياسة في جامعة كوبي في اليابان. كان باحثًا زائرًا في جامعة قطر خلال خريف عام 2014. له العديد من البحوث المنشورة عن منطقة الخليج العربية، وحرر العديد من الكتب الجماعية من بينها كتاب صدر عن Shinzansha Publisher Co. (2012) بعنوان: *Preventive Diplomacy in The Middle East Region*.

العلاقات بين قطر واليابان: هل من أفق لمرحلة جديدة في ضوء أزمة أوكرانيا؟

تناقش هذه الورقة العلاقات بين قطر واليابان التي شهدت توسعًا كبيرًا في التجارة الثنائية بينهما حتى عام 2013، والتي امتدت إلى بناء علاقات متعددة الأبعاد، لتشمل التكنولوجيا والتبادل الثقافي والحوار الأمني. وتبيّن أن المتغيرات التي أوجدتها أزمة أوكرانيا تُعدّ فرصةً لتعزيز التعاون بين البلدين، ولا سيما أنها قد هيّأت فرصة اقتصادية لقطر لتوسيع صادراتها من الغاز الطبيعي المُسال. يترافق ذلك مع تنامي التوجه الدولي - ولا سيما القوى الكبرى - إلى تحييد الكربون بحلول عام 2050؛ الأمر الذي يتطلب من قطر أن تخطط للانتقال إلى عصر الحياد الكربوني. وتجادل الورقة بأن الأزمة فرصة لتعزيز التعاون بين البلدين، خصوصًا أن قطر تسعى لتنويع هياكلها الاقتصادية، ومن شأن هذا التعاون أن يحقق استفادتها من التجربة اليابانية في تخطيطها للطاقة والتطور التكنولوجي من أجل حيادية الكربون. وفي ضوء ذلك، تخلص الورقة إلى أن البلدين في مرحلة تحوّل دينامي يتطلب الاستمرار في الحوار لإعادة هيكلة تعاونهما المتعدد الأبعاد، في مجال الطاقة والأمن، على نحو خاصّ، حتى عام 2050؛ فكلاهما قادرٌ على تطوير رؤية لتحقيق مصالح مشتركة تخدم مساعي تنويع الشراكات، والتحوط من المخاطر الدبلوماسية والجيوسياسية غير المتوقعة.

فتيحة دازي-هني

أستاذة التاريخ والعلاقات الدولية في معهد ليل للدراسات السياسية بفرنسا. شغلت، سابقًا، منصب كبير المحللين في مؤسسة الشؤون الاستراتيجية في باريس. تركّز اهتمامها البحثي في قضايا الدولة والمجتمع في شبه الجزيرة العربية، إضافة إلى قضاياها الأمنية والاستراتيجية. صدر لها كتاب باللغة الفرنسية عن دار Éditions Tallandier (2017) بعنوان: *L'Arabie Saoudite en 100 questions*.

أزمة أوكرانيا والتحولات الجيوسياسية في منطقة الخليج العربية

تناقش هذه الورقة تداعيات حرب أوكرانيا على التحولات الجيوسياسية في منطقة الخليج العربية، وتركز على ضرورة تجديد كلّ من الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي المحادثات الأمنية والتعاون الجغرافي الاقتصادي مع دول الخليج العربية وإعادتهما تأكيدها. وترى أنه على الرغم من الاتفاق النووي الإيراني والشراكات المستقبلية الواعدة في مجال الطاقة مع إيران ودول شرق البحر الأبيض المتوسط - وهي خيارات طويلة الأمد بالنسبة إلى أوروبا - فإن تأمين شراكة في مجال الطاقة مع دول الخليج العربية يظل الحل الأسرع والأسهل لزيادة إمدادات الطاقة إلى أوروبا في المدى القريب. وتحاجّ الورقة بأن أزمة أوكرانيا تمنح دول الخليج العربية مكانة مركزية من الناحية الاستراتيجية لدى الاتحاد الأوروبي خصوصًا، ولدى الولايات المتحدة أيضًا في مسعاها لإعادة ضبط مصلحتها للأمن الإقليمي في منطقة الخليج والبحر الأحمر. وتبيّن أنه على الرغم من جهود "الكتلة الغربية" في إقناع دول الخليج العربية بالتوافق مع مواقفها من أزمة أوكرانيا، فإن هذه الدول - وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة - تبقى ملتزمة بقوة بتجنب مساندة معسكر ضد آخر. وينعكس هذا بوضوح على موقفها المحايد من الحرب في أوكرانيا، على الرغم من رفضها الغزو الروسي، ورفضها تبني عقوبات ضد روسيا على نحو أكثر تحديدًا. وتناقش الورقة هذا الموضوع، مستندةً إلى مقابلات ومؤتمرات ولقاءات رسمية وغير رسمية مع أكاديميين خليجيين ومراكز فكرية، ومسؤولين سعوديين وإماراتيين وقطريين وكويتيين، إلى جانب مشاركات عبر الإنترنت مع أكاديميين في الاتحاد الأوروبي ومراكز أبحاث بشأن تقييم التصورات المختلفة لأزمة أوكرانيا.

كازو سوناغا

زميل أول في المعهد الوطني للدراسات الدفاعية في اليابان. شغل منصب سفير اليابان في قطر منذ عام 2019، لديه خبرة سياسية في مجال سياسة اليابان الخارجية تجاه رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) ودول الخليج العربية. صدرت له في "مجلة دراسات الشرق الأوسط" (2021) دراسة بعنوان:

"Qatar: Wisdom to Live through Turbulences in the Middle East."

سياسة اليابان الخارجية تجاه دول الخليج العربية في ضوء أزمة أوكرانيا

تُقِيم اليابان علاقات ودّية وتعاونية مع دول الخليج العربية التي تؤدي فيها تجارة النفط والغاز الطبيعي دورًا محوريًّا طوال عقود عديدة. وتناقش هذه الورقة مسألة إدراك اليابان، في ظل أزمة أوكرانيا، تزايد الأهمية الاستراتيجية لدول الخليج العربية. وبناءً عليه، تحتاج إلى بناء علاقة متعددة الأبعاد والمجالات مع دول الخليج العربية مستقبلاً، بما في ذلك الدبلوماسية والأمن والتقنيات الجديدة مثل الطاقة المتجددة، إضافة إلى التعاون التقليدي القائم في الوقت الراهن. وتسلّط الورقة الضوء على أزمة أوكرانيا وتداعياتها، التي تشكّل تذكيرًا للمجتمع الدولي بأهمية ضمان نظامٍ دولي قائم على سيادة القانون، بدلًا من الانحياز إلى "القوة". وعلاوة على ذلك، تناقش التأثير السلبي الذي سبّبه ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء وعدم استقرار الإمدادات؛ ما يكشف بوضوح عن مخاطر العالم المعولم والمترابط على نحوٍ متزايد، وعن أن اليابان ودول الخليج العربية لا تُعدّ استثناءً من هذه المخاطر. وفي هذا الإطار، تجادل الورقة بأن حرية المحيطَين الهندي والهادئ وانفتاحهما - وهي رؤية أساسية للدبلوماسية اليابانية - يمكن أن تكون مفيدةً للتطور المستقبلي لعلاقات اليابان مع دول الخليج العربية. وتهدف الاستراتيجية المذكورة تحديدًا إلى تحقيق السلام والاستقرار في منطقة المحيطَين، بجعلها منطقة حرة ومنفتحة؛ من خلال ضمان النظام الدولي القائم على سيادة القانون وحرية الملاحة والتسوية السلمية للنزاعات وتعزيز التجارة الحرة. وتخلص الورقة إلى أن هناك حاجة إلى مزيد من الحوارات بين اليابان ودول الخليج لمواجهة التحديات الناشئة في آسيا والشرق الأوسط.

كازوتو ماتسودا

طالب دكتوراه في جامعة صوفيا في اليابان. لديه خبرة دبلوماسية وبحثية في بيئات متعددة، بما في ذلك اليابان والمملكة المتحدة وقطر. حاصل على الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة إدنبرة في بريطانيا، وقد أعد رسالة الماجستير عن تأثير الهيدروكربونات في العلاقات البينية لدول الخليج العربية منذ عام 1973.

العلاقات بين اليابان ودول الخليج العربية: وجهة نظر يابانية

غالبًا ما تركز الخطابات التي تدرس العلاقات اليابانية - الخليجية المعاصرة إلى حد بعيد، إن لم يكن حصريًّا، على وجهة نظر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بشأن علاقاتها مع اليابان. وفي هذا السياق، يُفسر توجّه دول المجلس، على نحوٍ متزايد نحو الشرق، عوضًا عن الغرب، بالسعي لتحقيق تعاون اقتصادي وتجاري أكبر. وتبيّن هذه الورقة أن ترجيح هذه الزاوية التحليلية لمصلحة وجهة نظر دول مجلس التعاون قد همّش وجهة نظر اليابان وتغافل عنها بشأن العلاقات بينها وبين دول المجلس. في ضوء ذلك، تسلّط الورقة الضوء على توجهات سياسة اليابان في صياغة علاقاتها مع دول المجلس، وتحاجّ بأن اليابان، في ضوء ما تعرضت له من سلسلة تهديدات متعلقة بأمن الطاقة بسبب أزمة أوكرانيا، تقوم بدور أكبر، على نحوٍ متزايد، لصياغة علاقات سياسية واقتصادية بينها وبين دول المجلس الغنية بالموارد، ولا سيما في مجال تجارة الهيدروكربونات. وتجادل الورقة بأن التحولات التي جرت في سياسة اليابان تهدف في المقام الأول إلى تعزيز أمن الطاقة في اليابان، ويتجلىّ ذلك على الساحة الدولية من خلال دمج اليابان في علاقات أقوى مع دول المجلس. أما محلّيًّا، فقد جرى تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال أمن الطاقة بين الطرفين. وتخلص الورقة إلى أن اليابان، من خلال سياستها الاستباقية والمتزايدة تجاه دول مجلس التعاون، أكثر استعدادًا لتعزيز علاقاتها التعاونية مع هذه الدول على امتداد فترة طويلة من الزمن.

كوشيرو تاناكا

أستاذ في كلية الدراسات العليا للإعلام والحوكمة في جامعة كيو، ورئيس مركز معهد اقتصاديات الطاقة في اليابان. تبوّأ، سابقًا، عددًا من المناصب منها: رئيس البرنامج الإيراني في المؤسسة اليابانية لاقتصاديات الشرق الأوسط، ومسؤول الشؤون السياسية لدى بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، ومسؤول في وزارة الخارجية، والمساعد الخاص للشؤون السياسية في سفارة اليابان في إيران.

تأثير أزمة أوكرانيا في أمن الطاقة في اليابان ودور دول الخليج العربية

بعد اندلاع أزمة أوكرانيا في شباط/ فبراير 2022، بات مستهلكو الطاقة البارزون في الغرب واليابان يواجهون معضلة كبيرة، في ظل العقوبات المفروضة على روسيا، وذلك لإجبارها على إعادة النظر في عدوانها على أوكرانيا، وهو ما يخلق حاجة ملحّة إلى موارد بديلة من الوقود الأحفوري لسد الفجوة الناشئة، حتى إن كان ذلك بأسعار أعلى بالنسبة إلى الدول الأوروبية، مع سعيها للوفاء بالتزامها بتحييد غازات الكربون. وفي هذا السياق، تجادل هذه الورقة بأن اليابان ستتحمل أعباءً اقتصادية أقل؛ بسبب حصتها الهامشية نسبيًّا من موارد روسيا الهيدروكربونية في السوق. لكنها في الوقت ذاته ستعاني عبءَ الأسعار المرتفعة في السوق العالمية، عندما تتمكن الدول الأوروبية من الاستغناء عن حافظة روسيا من الطاقة تحديدًا، مع تنامي المنافسة العالمية لتلبية الطلب على الغاز الطبيعي المُسال. وتبحث الورقة في تأثير الأزمة في أمن الطاقة في اليابان، وتستكشف علاقتها المستقبلية مع دول الخليج العربية، ولا سيما دولة قطر. ومع ذلك، تجادل بأن احتمالية عودة اليابان إلى هذه المنطقة، بصفتها مصدرًا ثابتًا للغاز الطبيعي المسال، متدنية؛ نظرًا إلى تردّد الحكومة والقطاع الخاص في الاعتراف بالفشل في السنوات الأخيرة في إعادة التفاوض في العقود الطويلة الأمد التي أُبرمت سابقًا مع مورّدي هذه المنطقة، لكونها عقودًا غير مواتية. ومن ثمّ، ترجّح الورقة أن أولوية اليابان في المديَين المتوسط والبعيد، المتعلقين بتحقيق أمن الطاقة، ستتّجه إلى استكشاف أفقٍ تعاونيٍّ مشترك، بشأن مصادر الطاقة، مع دولٍ من بينها قطر.

كورتني فرير

زميلة غير مقيمة في برنامج السياسة الخارجية في معهد بروكينغز، وأستاذة مساعدة في مركز الشرق الأوسط في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية. متخصصة في دراسة السياسة الداخلية والسياسات الخارجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والعلاقات فيما بينها، وفي دراسة دور الإسلام السياسي في دول الخليج والشرق الأوسط على نطاق أوسع. صدر لها عن دار نشر جامعة أكسفورد (2018) كتاب بعنوان:

Rentier Islamism: The Influence of the Muslim Brotherhood in Gulf Monarchies.

تداعيات أزمة أوكرانيا على العلاقات بين دول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي

أثار الغزو الروسي لأوكرانيا، في شباط/ فبراير 2022، ردودًا متنوعة في جميع أنحاء العالم، وأدّى إلى تنامي الوحدة بين أعضاء الاتحاد الأوروبي، على نحو أكثر مما هي بين دول الخليج العربية حتى الآن. تجادل هذه الورقة بأن التحالفات والاعتبارات الاقتصادية والأوضاع على الأرض ستستمر في التغير تباعًا مع استمرار الصراع؛ وهو ما يؤدي إلى خلق ترتيبات وحقائق جديدة بين دول الاتحاد الأوروبي ودول الخليج العربية. وتلجأ الورقة إلى استعمال منظور أزمة أوكرانيا، لفهم التحولات في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول الخليج العربية في مجالين: أولهما، المجال الاقتصادي، وذلك بتسليط الضوء على قطاع الطاقة وآفاق اتفاقية التجارة الحرة؛ وثانيهما، المجال الدبلوماسي، وذلك بتناول الترتيبات الإقليمية وعبر الإقليمية الجديدة، فضلًا عن التحولات داخل دول الخليج العربية منذ شباط/ فبراير 2022. وتقدّم الورقة تقييمًا للطرائق التي أدت من خلالها أزمة أوكرانيا إلى تغيير العلاقات والأولويات بين دول الاتحاد الأوروبي ودول الخليج العربية؛ وهو ما يُتيح إمكانيةً لفهم الكيفية التي تنظر بها مختلف مناطق العالم إلى الأزمة في ضوء اعتباراتها واهتماماتها المحلية والإقليمية.

لورنس الحناوي

باحث في الدراسات الخليجية. عمل، سابقًا، باحثًا في جامعة دارمشتات للعلوم التقنية في ألمانيا. له العديد من المنشورات، من بينها ترجمة كتاب رولف شتاينغر "ألمانيا والشرق الأوسط منذ زيارة القيصر فيلهلم الثاني إلى المشرق عام 1898 حتى الوقت الحاضر" الصادر عن سلسلة "عالم المعرفة" (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2018)؛ "المجتمع المدني في السياق العربي: الديوانية الكويتية نموذجًا" (جامعة دارمشتات للعلوم التقنية – ألمانيا، 2014).

أثر الحرب الروسية - الأوكرانية في أسواق الطاقة العالمية

أدت الحرب الروسية في أوكرانيا إلى خلق أزمات في نظام الأمن الأوروبي. بالتوازي مع ذلك، فإن حربًا اقتصادية في قطاع الطاقة تضع روسيا في مواجهة حلفاء أوكرانيا بقيادة الولايات المتحدة الأميركية. وفي هذا السياق، تناقش هذه الورقة مسألة الصراع القائم في سوق النفط والغاز، في المديَين المتوسط والبعيد، مع التركيز على أثر العقوبات الاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة وحلفاؤها على روسيا؛ ما قد يؤدي إلى التأثير في مكانة روسيا في قطاع الطاقة ليحوّلها إلى لاعب ذي رتبة ثانوية "مكبّل اليدين". في ضوء ذلك، تفسّر الورقة الكيفية التي يمكن أن تضع بها دول الخليج العربية نفسها داخل فوضى السوق اليوم، لتعزيز مركزها على المدَيين البعيد والقريب في الأسواق الأوروبية والهندية، وربما الصينية التي ستخسرها روسيا؛ وهو ما قد يساهم في تعزيز اقتصاداتها. وترى أن المشترين للنفط والغاز من دول الخليج العربية - ولا سيما دول الاتحاد الأوروبي - يحتاجون إلى ضبط استراتيجياتهم في قطاع الطاقة.

ماجد التركي

رئيس مركز الإعلام والدراسات العربية الروسية في الرياض، وعضو مجلس إدارة المركز الوطني لأبحاث الشباب، وعضو الأمانة العامة الدائمة لمؤتمر زعماء أتباع الأديان بكازاختسان، والجمعية السعودية للاتصال والإعلام. له العديد من الكتابات المنشورة في مجلات علمية محكّمة عن العلاقات السعودية - السوفياتية. حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة موسكو عام 2004، والدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة آلماتا في كازاختسان عام 2002.

الأزمة الروسية - الأوكرانية وتداعياتها الإقليمية والدولية: قراءة في الموقف السعودي

تناقش هذه الورقة أثر الأزمة الروسية – الأوكرانية، منذ بدايتها في شباط/ فبراير 2022، في علاقات المملكة العربية السعودية الإقليمية والدولية. وتسلّط الضوء على السياسة السعودية، التي حاولت اتخاذ موقف محايد من الغزو العسكري الروسي لأوكرانيا، داعيةً إلى حل سياسي ودبلوماسي بين طرفيَ النزاع، وقد تبنت في أيلول/ سبتمبر 2022 مبادرة إنسانية أسفرت عن إطلاق أسرى لخمس دول، في إطار عملية تبادل محتجزين بين روسيا وأوكرانيا. وتجادل الورقة بأن الغزو الروسي لأوكرانيا دفع السعودية إلى اتخاذ عدة قرارات بدت كأنها تعيد من خلالها النظر في علاقاتها السياسية والدبلوماسية، وآخرها دعمها قرار منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" والدول المنتجة للنفط المتحالفة معها "أوبك +"، الصادر في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2022، لخفض إنتاج النفط بمقدار مليونيَ برميل يوميًا؛ ما أثار غضب حليفتها الاستراتيجية، الولايات المتحدة الأميركية. وتقدم هذه الورقة قراءة في موقف السعودية من أزمة أوكرانيا، مع التركيز على محددات الموقف السعودي من الغزو العسكري الروسي لأوكرانيا، وكيفية انعكاس السياسة السعودية إزاء هذه الأزمة على علاقاتها مع حلفائها الاستراتيجيين، ولا سيما الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وآفاق التقارب السعودي مع روسيا على المستويين السياسي والدبلوماسي، ومستقبل التفاهم السعودي مع روسيا في إطار "أوبك +".

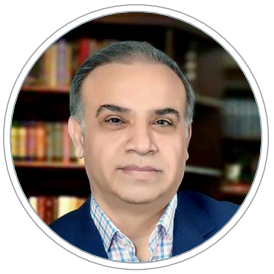

محجوب الزويري

مدير مركز دراسات الخليج، وأستاذ تاريخ الشرق الأوسط المعاصر المشارك في جامعة قطر. تولى رئاسة قسم العلوم الإنسانية في الجامعة نفسها (2011-2016). عمل أستاذًا في برنامج الدراسات الإسلامية ومركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية (2007-2009)، وعمل زميلًا باحثًا، ثم مديرًا لمركز الدراسات الإيرانية في معهد الدراسات الإسلامية والشرق أوسطية في جامعة درم في المملكة المتحدة (2003-2006).

الحرب الروسية على أوكرانيا ومستقبل الاتفاق النووي مع إيران

على الرغم من أن الجغرافيا التي تقع فيها الحرب الروسية على أوكرانيا بعيدة نسبيًّا عن منطقة الخليج العربية، فإنها ألقت بظلالها على المنطقة على أكثر من صعيد؛ إذ كان تأثير هذه الحرب جليًّا في تأخير إعلان نتيجة مفاوضات فيينا المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني. تناقش هذه الورقة كيفية نجاح روسيا في تأخير إعلان أي اتفاق، حينما ربطت بين إعلان الاتفاق وعدم تأثّر علاقاتها مع إيران؛ وهو ما خلق أزمة مُركبة: الأولى بين روسيا وإيران، حيث كانت الأخيرة تسعى لإعلان اتفاق سريع للتخفيف من الضغوط الاقتصادية؛ والثانية بين روسيا والدول الأوروبية والولايات المتحدة الأميركية التي ترى أن روسيا تستعمل قوتها لتعطيل الاتفاق. وترى الورقة أن استمرار الحرب في أوكرانيا فرَض فرصةً لإحياء الاتفاق النووي لعام 2015، لكن هذه الفرصة ظلت مرتبطة بتصدي روسيا لإحياء هذا الاتفاق. وتبيّن الورقة أيضًا أن العودة إلى الاتفاق النووي لعام 2015 تفتح الباب لأسئلة مهمة تتعلق بمنطقة الشرق الأوسط، ولا سيما تأثير الاتفاق المحتمل في مسار العلاقات الخليجية – الإيرانية، ويظهر ذلك في المفاوضات السعودية – الإيرانية، وانعكاسات اتفاق أبراهام بين الإمارات العربية المتحدة والبحرين من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى. وتوضّح الورقة أن عودة إيران إلى سوق الطاقة تفتح الباب لواقع جديد، من حيث التنافس مع دول الخليج العربية، ولا سيما المملكة العربية السعودية في مجال النفط، وقطر في مجال الغاز.

محمد السعيدي

أستاذ مساعد في قسم الشؤون الدولية بجامعة قطر. حاصل على الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة هايدلبرغ في ألمانيا. عمل في العديد من المشاريع البحثية، ونشر أوراقًا بحثية عن اليمن والخليج وشرق أفريقيا والأردن بشأن قضايا التنمية والبيئة وإدارة الموارد المائية وتحولات الاستدامة.

حرب أوكرانيا وأزمة الأمن الغذائي: تداعياتها على دول الخليج العربية

في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا، حدثت أزمة غذاء عالمية حادّة نتج منها اضطرابات خطِرة في الإمدادات، وزيادة في أسعار المدخلات الزراعية. وقد تأثرت دول الشرق الأوسط بذلك على نحو مباشر؛ بسبب اعتمادها الكبير على الواردات الغذائية من روسيا وأوكرانيا. تأتي هذه الأزمة الغذائية في وقت تعاني فيه القطاعات الزراعية في المنطقة العربية ضعفًا شديدًا بسبب «الصدمات» المتعددة في السنوات الأخيرة، ومن بينها آثار جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19). وفي هذه الورقة، سيجري تسليط الضوء على آثار حرب أوكرانيا في الأمن الغذائي بالنسبة إلى دول الشرق الأوسط، مع التركيز على دور دول الخليج العربية في هذا الشأن. وتحلل الورقة أزمة مقلقة مرتبطة بمخاطر جسيمة على البلدان الهشة سياسيًّا في الشرق الأوسط. وإلى جانب الهشاشة الاقتصادية والسياسة، كانت كثير من البلدان في المنطقة التي تعتمد كثيرًا على الواردات الغذائية من روسيا وأوكرانيا في حاجة إلى التخفيف من آثار حرب أوكرانيا؛ مثل التكاليف المتزايدة لدعم المواد الغذائية، والحاجة إلى استبدال بعض الواردات في أوقات النقص الشديد من الحبوب. ومع ذلك، كما يُظهر مثال دول الخليج، لا يزال بإمكان سياسات الدول أن تؤدّي دورًا مهمًّا في تقرير نتائج أزمة الغذاء الحالية، جنبًا إلى جنب مع الاستجابات الكلاسيكية؛ مثل ضوابط التجارة، وتنويع الإمدادات، والدعم العام، والمساعدات، وغيرها. تشير هذه الورقة إلى أن موقف دول الخليج العربية سيكون له دورٌ حاسم في التخفيف من بعض آثار الأزمة في الشرق الأوسط؛ وذلك من خلال التعاون الإقليمي، والمساعدات المتعلقة بالأمن الغذائي، والاستقرار المالي.

مصطفى البازركان

رئيس مركز معلومات ودراسات الطاقة منذ عام 2017. عمل، سابقًا، مستشارًا اقتصاديًّا وباحثًا في مركز العراق للمعلومات والبحوث منذ عام 2004، وشغل منصب المحرر الاقتصادي لصحيفة "العرب" الدولية، منذ عام 1991، وكان يكتب عمودًا يوميًّا في الصحيفة نفسها. قدّم العديد من المحاضرات في مؤتمرات دولية بشأن النفط والغاز في العراق وغيره من بلدان المنطقة العربية.

نظام طاقة عالمي هجين: فرص الطاقة وتحدياتها في منطقة الخليج العربية في ضوء أزمة أوكرانيا

لم يكد العالم يخرج من تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) التي كلّفته أكثر من 20 تريليون دولار أميركي، حتى جاءت أزمة أوكرانيا التي فرضت على الاتحاد الأوروبي استراتيجية جديدة، لم تكن على طاولة النقاش قبل الحرب، للتخلص من الاعتماد على النفط والغاز الروسيَّين. في ضوء ذلك، تُبيّن هذه الورقة أن العقوبات التي فرضت على روسيا - وهي الأشد في تاريخ العقوبات المفروضة عليها، وقد جاءت لإنهاك اقتصادها ومحاصرته - لم تقتصر على روسيا، بل كانت لها تداعيات مؤثرة في اقتصادات دول العالم عامة، واقتصادات دول الاتحاد الأوروبي خاصة. وتبحث الورقة في المصادر البديلة التي أخذ الاتحاد الأوروبي يبحث عنها لتعويض مصادر النفط الروسي، بعد أن تجاوز استيراده منها 3 ملايين برميل يوميًّا، وكذلك الغاز الذي تجاوز استيراده منه 155 مليار متر مكعب. وتجادل بأن الحرب على أوكرانيا ستعيد تشكيل نظام الطاقة العالمي الجديد؛ وهو ما يمثل فرصًا واعدة لدول الخليج العربية المنتجة والمصدرة للنفط والغاز؛ نظرًا إلى توافر إمكانات إنتاجية لا تحوزها دول منتجة أخرى، كالولايات المتحدة الأميركية مثلًا، وهو ما يضمن تنمية اقتصادية وبشرية مستدامة تؤسس لمشروعات ضخمة لإنتاج النفط والغاز في دول الخليج وتصديرهما. وترى الورقة أن ذلك ممكن، من خلال تنويع الشراكات الدولية وتعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية على أسس متكافئة لتحقيق مصالح الأطراف كافة، على أنّ ذلك يتطلب، في المقابل، مواجهة كل التحديات الناشئة في سوق الطاقة.

ناجي أبي عاد

المدير التنفيذي لشركة "بيترولب" للطاقة في بيروت منذ عام 2012. عمل، سابقًا، مستشارًا أوّل للرئيس التنفيذي لشركة قطر للبترول الدولية. له مساهمات في عدد من التقارير والدراسات المتعلقة بقضايا الطاقة في الشرق الأوسط، ونُشرت له عدة أوراق أكاديمية، من بينها دراسة بعنوان "الغاز الطبيعي في دول الخليج العربية: استهلاك متزايد وتحديات مستقبلية كبرى"، ضمن كتاب "استشراف للدراسات المستقبلية"، الصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2018).

آثار أزمة أوكرانيا في صناعة الغاز العالمية

تناقش هذه الورقة آثار أزمة أوكرانيا في صناعة الغاز العالمية والخليجية؛ إذ أدت هذه الأزمة إلى هزة كبيرة في الصناعة العالمية للغاز الطبيعي، وخصوصًا من خلال التأثير في سوق الغاز الأوروبية التي كانت تعتمد كثيرًا على الغاز الروسي. وتبيّن الورقة أن الأزمة كشفت عن مدى شح إمدادات الغاز على نطاق عالمي، وتجادل بأنه في ظل حدوث اضطرابات في إمدادات الغاز الروسي إلى العديد من الدول الأوروبية، قد تضطر أوروبا إلى تنفيذ تدابير للحفاظ على الطاقة، من شأنها أن تؤدي إلى اعتمادٍ أقلّ على الغاز الروسي واعتمادٍ أكبر على مصادر الطاقة الخاصة بها، ولا سيما الفحم والطاقة النووية، مع اهتمامٍ خاصّ بالطاقة المتجددة. وترى الورقة أن أوروبا ستعتمد أكثر فأكثر على الغاز الطبيعي المُسال، طريقةً لتعزيز أمن إمداداتها من الغاز، وسيجري استيرادها خاصة من الولايات المتحدة الأميركية، ومن قطر وأستراليا وموزمبيق وكندا. وتجادل أيضًا بأن الغاز الطبيعي سيظل مهمًّا، من حيث استهلاك الطاقة وتوليد الكهرباء في الاتحاد الأوروبي حتى عام 2030، وبعد ذلك سينخفض استخدامه تماشيًا مع التزام الاتحاد بالحياد المناخي بحلول عام 2050. وفي غضون ذلك، ترى الورقة أن أوروبا يمكنها أن تبدأ في تطوير مواردها الوفيرة من الغاز الصخري، خاصةً إنْ حصل تقدّم تقني جدّي يحدّ من الآثار البيئية الناتجة من تطوير مصدر هذا الغاز غير التقليدي.

نيكولاي كوزانوف

أستاذ مشارك، وباحث في مركز دراسات الخليج، جامعة قطر. عمل، سابقًا، زميلًا استشاريًّا في برنامج روسيا وأوراسيا في تشاتام هاوس. تركز بحوثه على الجغرافيا السياسية للطاقة في الخليج، والسياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط، إضافة إلى الاقتصاد الإيراني، والعلاقات الدولية. صدر له كتاب محرر عن هيرست للنشر (2022) بعنوان:

Russian Foreign Policy Towards the Middle East: New Trends, Old Traditions.

تداعيات أزمة أوكرانيا على أمن الطاقة في منطقة الخليج العربية

كان لغزو روسيا لأوكرانيا تأثير في أمن الطاقة في منطقة الخليج العربية. وفي هذا السياق، تجادل هذه الورقة بأن الحرب الأوكرانية قد نقلت تركيز المجتمع الدولي من أمن الطلب إلى أمن الإمداد، وهو ما وجّه نظر الدول الغربية إلى منتجي النفط في الخليج؛ بديلًا محتملًا لروسيا في سوق الطاقة الأوروبية. وتبيّن الورقة أن ارتفاع أسعار النفط، الذي عززته أزمة أوكرانيا، لا يقتصر أثره على منتجي النفط الذين تأثروا بعد جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، بل إنه يؤثّر أيضًا بصفة إيجابية في مؤشرات نمو الاقتصاد الكليّ. يُضاف إلى ذلك أن من شأن مغادرة شركات النفط الدولية للأراضي الروسية أن يدفع نحو وجودها في منطقة الخليج العربية؛ وهو ما يَعِد بتفاعلات نشطة مع شركات النفط الوطنية المحلية. وترى الورقة أن ذلك قد يدفع المنتجين الخليجيين إلى تعديل سياسة التسعير الخاصة بهم، وهي العملية التي أطلقتها المملكة العربية السعودية، في حزيران/ يونيو 2022، من خلال خفض الأسعار بالنسبة إلى أوروبا وآسيا. وتناقش أن عدم رغبة المنتجين الخليجيين في التعاون مع مستهلكي النفط، لإبطاء أو حتى عكس نمو أسعار النفط، يجعل المستهلكين يبحثون عن طرائق بديلة من أجل تغيير الوضع لمصلحتهم، وتناقش أيضًا تأثير أزمة أوكرانيا في الطاقة المحلية والأمن الاقتصادي بالنسبة إلى الدولة الخليجية، وترى أن انعكاساته لن تكون إيجابية في ظل ارتفاع أسعار الوقود ومعدلات التضخم المرتفعة وارتفاع تكلفة مدخلات عمليات الإنتاج، فضلًا عن ارتفاع مداخيل النفط.

رؤساء الجلسات

حاتم الشنفري

باحث وأكاديمي. رئيس مجلس إدارة الشركة الخليجية لخدمات الاستثمار القابضة في سلطنة عُمان، ورئيس مجلس إدارة صندوق مزون الأول، ورئيس مجلس المحافظين في مدرسة السعد العالمية، وعضو هيئة تدريس في قسم الاقتصاد في جامعة السلطان قابوس. كان عضوًا في مجلس المحافظين في البنك المركزي العماني، وعضوًا في المجلس الاستشاري في مركز الإدارة في الجامعة الأميركية في القاهرة. حاصل على الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة ستراثكلايد في إسكتلندا.

حبيب الله تركستاني

أستاذ إدارة الأعمال والتسويق الدولي في جامعة الملك عبد العزيز بالمملكة العربية السعودية. تقلّد العديد من المناصب الأكاديمية، من بينها وكيل معهد البحوث والاستشارات للتسويق، ورئيس مكتب الدراسات الإدارية والتسويق في منظومة الأعمال في الجامعة نفسها، وهو مؤسس مجموعة أبحاث الاقتصاد والتسويق. له العديد من البحوث في مجال الإدارة الاستراتيجية، والتخطيط الاستراتيجي، وتطوير الموارد البشرية، والتدريب والتسويق الإلكتروني. حاصل على الدكتوراه من جامعة لانكستر ببريطانيا.

راشد حمد النعيمي

قائد مركز الدراسات الاستراتيجية التابع للقوات المسلحة القطرية. تقلد سابقًا العديد من المناصب، منها مدير مكتب قائد القوات الجوية، ضابط ارتباط بمجلس التعاون الخليجي عام 2009. صدر له العديد من الأبحاث والدراسات عن قضايا أمن دول الخليج العربية، وساهم في العديد من المؤتمرات الدولية. حاصل على الدكتوراه في تخصص العلاقات الدولية.

ظافر العجمي

المدير التنفيذي لمجموعة مراقبة الخليج، وعقيد ركن متقاعد (القوة الجوية الكويتية). له العديد من الكتب والدراسات المنشورة في عدة دوريات عربية محكّمة، من بينها: "أمن الخليج العربي: تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية" (2011)؛ "تاريخ الجيش الكويتي" (طبع في عامَي 2004 و2011)؛ "جيش الكويت في عصر مبارك الصباح 1896-1915" (2000).

عبد الله باعبود

باحث وأكاديمي عُماني. عمل، سابقًا، مديرًا لمركز دراسات الخليج في كلية الآداب والعلوم في جامعة قطر، ومديرًا لمركز الخليج للأبحاث في جامعة كامبريدج. حاصل على الدكتوراه في الاقتصاد السياسي الدولي من الجامعة نفسها، وعلى الماجستير في إدارة الأعمال، والماجستير في العلاقات الدولية.

غانم النجار

أستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت، ومؤسس مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية في الجامعة نفسها، وعضو مجلس إدارة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. عمل أستاذًا زائرًا في عدد من الجامعات، وخبيرًا دوليًا لدى العديد من المنظمات العلمية، وحاضر في العديد من الجامعات الأجنبية والعربية. له مؤلفات عديدة في مجال حقوق الإنسان والعلوم السياسية.

فيصل أبو صليب

أستاذ دكتور في قسم العلوم السياسية بكلية العلوم الاجتماعية في جامعة الكويت، ومدير مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية في الجامعة نفسها. شغل، سابقًا، منصب رئيس وحدة الدراسات الأميركية في كلية العلوم الاجتماعية في جامعة الكويت. له دراسات وكتب في السياسة الأميركية الخارجية تجاه منطقة الخليج. حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة مانشستر في المملكة المتحدة في عام 2009.

محمد المسفر

أستاذ متقاعد من جامعة قطر. حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة نيويورك الحكومية عام 1984. عمل سابقًا في السلك الدبلوماسي بدولة قطر. له العديد من الكتب والدراسات والأوراق البحثية المنشورة في عدد من الدوريات العربية المحكّمة، آخرها "المنظمات الدولية: التاريخ، السياسة، الاقتصاد، القانون، الإدارة"، دار نشر جامعة قطر، 2021، وكتاب بعنوان "العلاقات الخليجية - الخليجية: معضلة الفراغ الاستراتيجي والتجزئة (1971-2018)" (2018) عن مركز الجزيرة للدراسات. وهو مساهم دائم في الصحافة القطرية والعربية.